إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ
يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ،
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ }

{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا
وِنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا }

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ
وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا }

أَمَّا بَعْدُ

فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَشَرُّ الْأُمُورِ
مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ

ثم يا معاشر الفضلاء ففي فجر السبت و في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم نجتمع في هذا المجلس و نحن نرجو
من ربنا سبحانه وتعالى أن يرزقنا علما نافعا، و أن يجمع لنا فضائل طلب العلم في مجلسنا هذا، و أن يجعلنا ممن كتب لهم
أجر الحاج الذي تم حجه، و أجر المجاهد في سبيل الله، و درسنا في أمر من أهم أمورنا ألا وهو العقيدة، حيث نشرح
العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عز وجل، ولا زلنا مع كلام شيخ الإسلام رحمه الله عز وجل في
بيان جملة عقيدة أهل السنة والجماعة في الصفات، و سلامتها مما ذمه الله عز وجل في هذا الباب، ومدحها بما فيها
بالبرهان والدليل التام، حيث تقدم شرح بعض كلام شيخ الإسلام رحمه الله عز وجل في هذا المجال، و نكمل إن شاء
الله كلامه في هذا الشأن في هذا المجلس.

وَلَا يُقَاسُ بِخَلْقِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى

أي: أنه عند أهل السنة والجماعة لا يقاس الله عز وجل بخلقه قياساً يقتضي المماثلة والمساواة، لأنه تقدم معنا في آخر الكلام الماضي أن ربنا سبحانه وتعالى لا مثل له، ولا كفؤ له سبحانه وتعالى، ولذلك أهل السنة والجماعة لا يقيسون الله عز وجل بخلقه قياساً يقتضي المماثلة والمساواة، وذلك أن أقيسة الناس في هذا الباب ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما يسمى بقياس التمثيل، ويسمى أيضاً بقياس الفقهاء، وقياس الأصوليين وهو: إلحاق فرع بأصل لعله جامعة. مثال ذلك: قياس المحصر عن البيت بمرض على المحصر عن البيت بعدو بجامع الإحصار في كل، فيتحلل هذا كما يتحلل ذلك.

المحصر عن البيت الذي لا يتسطيع أن يصل إلى البيت بمرض أو حادث سيارة يقاس على المحصر عن البيت بعدو، هذا الأصل وذاك الفرع، بجامع، بعلّة، وهي الإحصار، فالنتيجة: أن من حُصر عن البيت بمرض يتحلل بما يتحلل به من حُصر عن البيت بعدو.

وهذا القياس لا يجوز استعماله في حق ربنا سبحانه وتعالى، لأن هذا القياس يقتضي التمثيل والتشبيه، التمثيل بين الفرع و الأصل، أو التشبيه بين الفرع و الأصل، و الله سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء فلا تُضرب له الأمثال سبحانه و تعالى كما قال: **(فَلَا تُضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ)**، ولأن هذا القياس لا بد فيه من علة جامعة بين الأصل و الفرع تقتضي المماثلة، ولا علة جامعة بين الله سبحانه و تعالى و خلقه تقتضي المماثلة.

و أما النوع الثاني: فهو قياس الشمول، ويسمى قياس المنطقة، وهو بمعناه العام: الدخول تحت كليّ يجمع أجزاءه. القياس قياس الشمول أو قياس المنطقة فيه مقدمة صغرى و هي: فرد من الأفراد، ومقدمة كبرى و هي: كليّ يدخل تحته الأفراد، ونتيجة.

مثال ذلك: أن تقول مثلاً: بيع الحمل أي بيع الجنين في بطن أمه فيه غرر، هذه مقدمة صغرى.

وبيع الغرر باطل، هذه مقدمة كبرى، كلي، تدخل تحته أفراد.

النتيجة: بيع الحمل باطل.

هذا قياس شمول، لأن بيع الحمل فرد دخل تحت كلي وهو بيع الغرر، فالنتيجة أن حكمه حكم هذا الكلي.

وهذا القياس أيضاً لا يجوز استعماله في حق الله سبحانه وتعالى، لأنه يقتضي تساوي الأفراد تحت الكلي، والله عز وجل لا يساويه خلقه كلهم، فضلاً عن فرد من الخلق.

فكيف يدخل الله عز وجل تحت كلي مع خلقه؟!

لا شك أن الله عز وجل منزّه عن هذا.

وقد قال بعض أهل العلم إن الله عز وجل قد نفى القياسين في قوله سبحانه وتعالى (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)، فنفي قياس التمثيل بنفي المثل، فما دام أنه لا مثل له فإن قياس التمثيل يمتنع، ونفي قياس الشمول (بالكاف) هنا، لأن قياس الشمول يقال فيه: هذا الفرد كهذا الفرد كهذا الفرد من جهة دخولهم تحت الكلي.

وهذه فائدة ذكر (الكاف) هنا، نفي قياس الشمول.

وهذان القياسان مع فسادهما في ذاتهما في حق الله فهما فاسدان في أثرهما، فإنها يقودان إلى نفي صفات الله الثابتة، وإلى الحيرة والاضطراب، يقودان إلى نفي صفات الله الثابتة، وإلى الحيرة والاضطراب، فتحصل معنا: أن هذين القياسين اللذين يقتضيان المماثلة والمساواة ممتنعان يقيناً في حق ربنا سبحانه وتعالى، ولذلك لم يستعملها أهل السنة والجماعة.

والثالث: هو قياس الأولى، وهو: أن يُنَبَّتَ لله عز وجل من صفات الكمال التي لا تقص فيها أكملها، ويُنفى عنه كل نقص، فكل ما ثبت لغيره من الكمال الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه، فهو أحق به، والله المثل الأعلى.

وهذا مستعمل في القرآن، وعند أهل السنة والجماعة.

قال الله عز وجل: (فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً)

هذا قياس أولى، هم قالوا مستكبرين: (مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً)، وهم مخلوقون، ويقرون بأن الله خالقهم، -أكثر الكفار على مر العصور يقرون بالربوبية، وأن الله خالقهم- فما دام ذلك كذلك فإذا كان هذا المخلوق قويا فإن خالقه أقوى من باب أولى.

وهذا كثير في القرآن، ومن استعمال أهل السنة لقياس الأولى في باب الصفات: تقرير نفي مماثلة صفات المخلوقين لصفات الخالق سبحانه وتعالى بقول أهل السنة:

إن ما في الجنة من مطاعم ومشارب وغيرها يوافق ما في الدنيا إساءاً، ويخالفه حقيقةً، فليس في الجنة مما في الدنيا إلا الأسماء، في الجنة: فواكه، في الجنة رمان، ولكن حقيقة الرمان الذي في الجنة ليست كالرمان الذي في الدنيا، فليس في الجنة مما في الدنيا إلا الأسماء، كما قال ابن عباس رضي الله عنهما.

فإذا كان المخلوق منزهاً عن مماثلة المخلوق لعلو ما في الجنة على ما في الدنيا فالخالق سبحانه وتعالى من باب أولى أن ينزه عن مماثلة المخلوق وإن حصل توافق في اسم الصفة، إذا كنا نؤمن ونثبت القضية الأولى لما في الجنة وهي مخلوقة، فمن باب أولى أن نثبت هذا للخالق سبحانه وتعالى، فإذا قلنا: إن الرمان في الجنة ولكنه ليس كالرمان الذي في الدنيا فإننا نقول: إن الله سميع وله سمع سبحانه وتعالى، وليس كسمع البشر، فهذا من باب قياس الأولى.

ولما قال قائل: إن الله عز وجل لما كان محيطاً بخلقه كان في خلقه، لما قال قائل مقولة فاسدة فقال: إن الله محيط بخلقه، وهذا لا شك فيه، الله بكل شيء محيط، قال فإدام كذلك فإن الله موجود في خلقه إذن الله في كل مكان، ردّ عليه الإمام أحمد رحمه الله بقياس الأولى، فقال رحمه الله:

لو أن رجلاً كان في يده قدح من قوارير صاف -أي كان في يده قدح من زجاج صاف- وفيه شراب صاف -كالماء مثلاً-، كان بصر ابن آدم قد أحاط بالقدح من غير أن يكون ابن آدم في القدح -يقول: لو أن الإنسان بيده إناء من زجاج وفيه

ماء، فإن بصر ابن آدم يحيط بالإناء و يرى الإناء من جميع جوانبه وليس ابن آدم في القدرح يقيناً مع إحاطته بالقدرح- قال: فالله وله المثل الأعلى قد أحاط بجميع خلقه من غير أن يكون في شيء من خلقه.

فهذا استعمال لقياس الأولى، وهو يؤدي إلى إثبات ما أثبتته الله عز وجل لنفسه، وما أثبتته له رسوله صلى الله عليه وسلم، وإلى نفي النقص عنه سبحانه وتعالى.

وهذا هو الأصل المحكم في باب الصفات.

فدلّ هذا على سلامته، فهو أسلوب قرآني، فاستعمله أهل السنة والجماعة.

هذه خلاصة ما يذكره العلماء عن القياس في هذا الباب، وإذا ضبطت هذا بمعانيه استقام لك الأمر.

فَائِهِ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ بِتَنْفِيسِهِ وَبِغَيْرِهِ، وَأُصْدَقُ قِيلاً، وَأَحْسَنُ حَدِيثًا مِنْ خَلْقِهِ، ثُمَّ رُسُلُهُ صَادِقُونَ مُصَدِّقُونَ؛ بِخِلَافِ الَّذِينَ يُقُولُونَ عَلَيْهِ مَا لَا يَعْلَمُونَ.

هذه أوجه وجوب تصديق الخبر عن الله في الكتاب والسنة، كما أنها أوجه تقديم منح أهل السنة والجماعة في باب الصفات على المناهج المخالفة له.

الوجه الأول: أنه سبحانه وتعالى أعلم بنفسه (قُلْ أَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ)، فالله بكل شيء عليم، وهو أعلم سبحانه وتعالى بنفسه (الرَّحْمَنُ قَانَسَأَلُ بِهِ خَيْرًا) على قول عند المفسرين أن المقصود بالخبير هنا هو الله سبحانه وتعالى، فهو أعلم بنفسه سبحانه وتعالى.

وَأُصْدَقُ قِيلاً: كما قال ربنا سبحانه وتعالى: (وَمَنْ أُوْصِدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا)، (وَمَنْ أُوْصِدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلاً)، ففي هتين الآيتين إخبار بأن حديث ربنا وقول ربنا سبحانه وتعالى أعلى مراتب الصدق، فإذا كان ذلك كذلك فإن ما يناقضه في أسفل مراتب الكذب، قول ربنا أعلى مراتب الصدق على الإطلاق، فما يناقضه من قول قائل هو في أسفل مراتب الكذب.

وأحسن حديثاً، فالله عز وجل أحسن حديثاً، (اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ) وهو كلامه سبحانه وتعالى، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في خطبه بعد التشهد أو بعد الشهادتين (فإن أحسن الحديث كلام الله) كما جاء عند الإمام أحمد في حديث جابر بإسناد صحيح.

فكلام الله عز وجل أحسن الحديث، ومن حسنه أنه أفصح الكلام، وأبين الكلام، وإذا كان ذلك كذلك فهذه وجوه أربعة تقتضي صدق الخبر، ووجوب تصديق الخبر، فإن الأوجه الداعية إلى تصديق الخبر أربعة: الوجه الأول: علم المخبر وسلامته من الجهل.

فالعاقل يصدق خبر العالم، ولا يرد الخبر إلا لجهل قائله، والخبر عن الصفات في كتاب الله خبر عالم عن نفسه، الله سبحانه وتعالى عليم، وهو يخبر عن نفسه.

والأمر الثاني: صدق الخبر، والله عز وجل قوله أصدق قول على الإطلاق، أعلى مراتب الصدق وأجلاها وأكملها، قول ربنا سبحانه وتعالى.

والأمر الثالث: حسن البيان وفصاحة القول، فإن الخبر إذا أبان الخبر ببيان واضح يستدعي أن يصدقه العاقل، وكلام الله أحسن الحديث، وأعظم الحديث بياناً، وأفصح الكلام.

والأمر الرابع: صدق الإرادة، والله عز وجل يريد بعباده الخير، يريد أن يهديهم، يريد أن يبين لهم، يريد أن يبسر عليهم. فاجتمعت هذه الوجوه الأربعة في حق كلام الله سبحانه وتعالى، وهذا يقتضي من العاقل أن يصدق الخبر في كتاب الله، فكيف بالمؤمن؟ وكيف بالعارف بحق الله سبحانه وتعالى؟

لا شك أن هذا يقتضي أن يؤمن ويصدق بخبر الله عز وجل عن نفسه في كتابه.

والوجه الثاني: هذا الوجه الأول المتعلق بكلام الله، لوجوب تقديم عقيدة أهل السنة والجماعة ومنهج أهل السنة والجماعة في باب الصفات على مناهج غيرهم، الوجه الأول متعلق بكلام الله سبحانه وتعالى- الوجه الثاني: متعلق بكلام الرسل عليهم السلام وخاتمهم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم.

فإن رسل الله صادقون، مصدقون يصدقهم أقوامهم من قبل الرسالة، يعرفونهم بالصدق، ولا يعرفون على نبي منهم كذبا، من قبل أن يُرسلوا.

فمعنى صادقون أنهم صادقون في كلامهم في ذاته، مصدقون معروفون بالصدق، مشهود لهم بالصدق ممن عرفهم، حتى أن قريشا كانت تلقب النبي صلى الله عليه وسلم -وهو شاب- بالصادق الأمين صلى الله عليه وسلم.

إذن الرسل صادقون في كلامهم، ولا يقولون إلا بعلم، ولا يداخل علمهم هوى ولا ضلالة ولا جهالة

فهم أعلم من غيرهم بالله، ولذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (أعلمكم بالله أنا) كما في حديث عائشة عند البخاري، ونشهد الله أنه أعلمنا بالله سبحانه وتعالى.

وهم عليهم السلام معصومون فيما يبلغونه عن الله، وهذا يوجب تصديقهم، والتلقي عنهم، هم صادقون مصدقون لا يقولون إلا بعلم، ومعصومون فيما يبلغون عن الله، وهذا يقتضي الجزم بصدق أخبارهم، ويوجب تصديقهم عليهم السلام، وأهل السنة والجماعة يأخذون بكلام الله، وبكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصفات، ولا يجاوزون الكتاب والسنة.

بخلاف منهج الخلف، الذي يقوم على تقديم نتائج العقول، وهي مخلوقة، يدخلها الاضطراب والاختلاف، فإن منهج الخلف جميعاً يقوم على تعظيم العقل، والحقيقة أن العقل الذي يعظمونه هو نتاج العقل، وهذه مخلوقة، ويدخلها الاضطراب، ولذلك عقائد أهل الكلام كلها اضطراب وحيرة، فهذا من القول على الله عز وجل بلا علم.

وبهذا تعرف يا عبد الله أنه إذا كان الله أعلم بنفسه وكان رسل الله أعلم بالله عز وجل كان ما يخالف ذلك جهلا بالله يقينا، الله عز وجل قال: (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) وهذا ما جاءت به الرسل عليهم السلام، فالعلم اليقيني أن ربنا سبحانه وتعالى قد استوى على عرشه، فوق سجاوته سبحانه وتعالى، فالقول بأن الله لم يستو على عرشه، بل مستول على عرشه وهو في كل مكان جهل محض، لأنه يقابل العلم المحض.

وإذا علمنا وتيقنا أن قول الله أعلى مراتب الصدق، وأن قول الرسل صادق لا شك فيه، ولا يتطرق إليه كذب، كان ما يخالف قول الله أو قول رسوله صلى الله عليه وسلم كذبا محضا لا خير فيه، وإذا علمنا أن كلام الله عز وجل أحسن الكلام، وأن هدي النبي صلى الله عليه وسلم أحسن الهدي، علمنا أن ما يخالف كلام الله وما يخالف هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم سوء محض، وهذا يجعل المؤمن يتمسك بعقيدة السلف، وينفر نفورا تاما من ما خالف عقيدة السلف، من كلام الخلف.

وَلِهَذَا قَالَ: (سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ)

في هذه الآيات يزه ربنا سبحانه وتعالى نفسه عما يقول الظالمون المكذوبون، وعما يصفه به أولئك الظالمون، ويسلم على
المسلمين لسلامة ما قالوه عن ربهم، وما وصفوا به ربهم، والحمد لله رب العالمين، فبدأ الآيات بقوله سبحانه: (سُبْحَانَ
رَبِّكَ) وختم الآيات بقوله: (وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

والتسبيح يدل على التنزيه عن النقص بدلالة المطابقة، ويدل على الكمال بدلالة اللزوم، قول سبحانه الله يدل على تنزيه
الله عن النقص بدلالة المطابقة لأن هذا أصل الكلام، ويدل على كمال الله بدلالة اللزوم، فإنه إذا نُقِيَ النقص عن ربنا
سبحانه وتعالى من كل وجه لزم من ذلك إثبات الكمال المطلق لله عز وجل.

والحمد يدل على إثبات الكمال بدلالة المطابقة، وعلى نفي النقص من كل وجه بدلالة اللزوم، لأنك عندما تقول: الحمد لله؛
فمعنى ذلك أن الحمد كله لله وهذا يدل على كمال الله عز وجل المطلق في أفعاله، وفي شرعه، وفي أسماؤه، وفي صفاته،
سبحانه وتعالى، فله الحمد كله، وعلى كل حال، فهذا يدل بدلالة المطابقة على ماذا؟ على إثبات الكمال المطلق لله عز
وجل، وإذا ثبت الكمال المطلق لله فإن هذا يستلزم نفي النقص عن الله من كل وجه.

وهذا من حسن كلام الله عز وجل، انظر كيف بُدِئَت الآيات بالتنزيه المستلزم للكمال، وخُتِمَت بالثناء الدال على الكمال
المستلزم للتنزيه.

وانظر هنا قال الله عز وجل (سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ) (رَبِّ الْعَالَمِينَ) كلمة رب هنا وردت ثلاث مرات في هذه
الآيات، سُبْحَانَ رَبِّكَ: فأضيفت كلمة الرب إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والرب هنا بمعنى الخالق المربي بالنعمة،
سبحان الذي خلقك، ورباك بنعمه، وأنعم بك على خلقه.

رَبِّ الْعِزَّةِ: أي صاحب العزة، الذي عزَّ سبحانه وتعالى فقهر كل شيء، واعتزَّ عن كل سوء.

صاحب العزة الذي عزَّ سبحانه فقهر كل شيء، واعتزَّ عن كل شيء، وسنتكلم إن شاء الله في التفصيل عن هذه الصفة.

رَبِّ الْعَالَمِينَ: خالق العالمين، ومربيهم بالنعمة، سبحانه وتعالى.

وهذا يبين أن ما جاء في كتاب الله ومنهج رسل الله هو المنهج الحق في الصفات، وأن منهج غيرهم وما يخالف منهجهم
يزه الله عز وجل عنه، وأن من اعتقد عقيدة السلف في صفات ربهم سبحانه وتعالى التي هي عقيدة محمد صلى الله عليه
وسلم فهو سالم مسلَّم عليه من ربه.

سالم من الزلل، مسأً عليه من ربه، لأن الله سلم على المرسلين لسلامة ما قالوه في ربهم، بدلالة سياق الآيات، والمؤمن منهجه في الصفات: أن يثبت ما في الكتاب والسنة، وأن ينزه ربه عن كل كلام في الصفات يخالف ما في الكتاب والسنة، على ما في هذه الآيات العظيمة.

فَسَبَّحَ نَفْسَهُ عَمَّا وَصَفَهُ بِهِ الْمُخَالِفُونَ لِلرُّسُلِ، وَسَلَّمَ عَلَى الْمُرْسَلِينَ؛ لِسَلَامَةِ مَا قَالُوهُ مِنْ التَّقْصِ وَالْعَيْبِ

وهذا الواجب على المؤمن في باب الصفات، فالموفق في عقيدته من قال ما في الكتاب، وما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم، والمذموم من خالف ما في الكتاب والسنة، في عقيدته في الصفات.

وَهُوَ سُبْحَانَهُ قَدْ جَمَعَ فِيهَا وَصَفَ وَسَمَّى بِهِ نَفْسَهُ بَيْنَ التَّحْيِي وَالْإِثْبَاتِ

لما تقدمت تلك المقدمات، وهو أن الله اعلم بنفسه، وأصدق قبلا، وأحسن حديثا؛ رتب على ذلك شيخ الإسلام ذكر ما في القرآن في باب الصفات، وكذلك ما في السنة، ففي القرآن والسنة جاء وصف الله بأطراف أربعة، بإثبات مجمل، وإثبات مفصل، ونفي مجمل، ونفي مفصل.

وكان التفصيل في الإثبات أكثر، والإجمال في النفي أكثر

ما جاء في القرآن والسنة في باب الصفات جاء على أطراف أربعة، على إثبات مجمل، وإثبات مفصل، ونفي مجمل، ونفي مفصل، والتفصيل في الإثبات أكثر، والإجمال في النفي أكثر.

فالإثبات المجمل: كل ما يدل على الكمال المطلق لله عز وجل، كما في قول ربنا: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)، الحمد لله؛ هذا إثبات مجمل، لجميع صفات الكمال، فإن الله كما قلنا محمود على كل حال، محمود على أفعاله، محمود على شرعه، محمود على أسمائه وصفاته، وعلى كل حال، وهذا إثبات مجمل للصفات،

وأما الإثبات المفصل فهذا كثير جدا في الكتاب والسنة، وهو ما جاء من الصفات الثبوتية كإخباره سبحانه أنه بكل شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير، وأنه سميع، وأنه بصير، وأنه غفور، وأنه ودود، وأنه رؤوف، وأنه رحيم، وأنه رحمن إلى غير ذلك.

وأما النفي المجمل فهو: تنزيه الله عز وجل عن صفات النقص مطلقا، وتنزيه الله عز وجل عما كان مختصا بالخلق، وإن كان مدحا له، لأن المختص بالخلق إنما هو لنقص الخلق وإن كان مدحا لأنه متمم لنقصه، يعني مكمل له من جهة هذا النقص

مثلا: كون الخلق يلد هذا مدح، ولكنه من جهة نقصه لأنه بحاجة إلى الولد حتى يبقى اسمه بعد موته وحتى يعينه ولده، فهذا مختص بالخلق.

إذن انتبهوا لما نقول: تنزيه الله عز وجل عن كل نقص، وتنزيه الله عز وجل عما يختص به الخلق، لأن ما يختص به الخلق إنما هو من نقصه، فلا بد فيه من نقص، وتنزيه الله عن مماثلة المخلوقين،

هذا النفي المجمل فيه هذه الأمور الثلاثة، كما في قول الله عز وجل: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) وكما في قوله: (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) وكما في قوله: (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ)، فهذا فيه إجمال من جهة، وكما في قوله سبحانه: (فَلَا تَضُرُّوهُ اللَّهُ الْأَمْثَالُ).

وأما النفي المفصل: فكما في قوله سبحانه وتعالى (لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ)، وكما في قوله: (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ)، وكما في قوله: (وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ)، وكما في قوله: (وَمَا كُنَّا لِأَعْيُنٍ)، فهذا نفي مفصل، والنفي المجمل يقتضي إثبات كمال ضده، والنفي المفصل يقتضي إثبات كمال ضده.

فليس في القرآن ولا في السنة نفي محض، وإنما النفي سواء كان مجملاً أو مفصلاً يقتضي إثبات ضده من الكمال؛ لماذا؟ لأن النفي المحض عدم، و العدم لا يُمدح به، ولأن النفي المحض قد يكون لعدم قابلية المحل، فلا يكون مدحاً، إذا قلت: هذه السارية لا تظلم، هذا حق ولا باطل؟ حق، لكن لماذا لا تظلم؟ لأنها غير قابلة للظلم أصلاً، فهذا نفي محض، وقد يقتضي النفي المحض الذم، هو لا يقتضي المدح يقيناً، وقد يقتضي الذم، فقد تقول لإنسان: أنت لا تظلم، وقصدك لأنك عاجز لأنك ضعيف، لم ترد أن تقول له أنت ضعيف مباشرة أو عاجز فتقول له أنت لا تظلم، وقصدك أنت عاجز، أنت ضعيف، أنت لا تظلم لأنك عاجز، فافتضى الذم، كما قال الشاعر:

قبيلة لا يغدرون بذمة **** ولا يظلمون الناس حبة خردل

ذمهم بما يشبه المدح، وأشار إلى الذم بأول البيت، قال: قبيلة، صغرم، للتحقير.

لا يغدرون بذمة: هذا يشبه المدح.

ولا يظلمون الناس حبة خردل: هذا يشبه المدح، لكن مقصوده أن يذمهم بضعفهم، و أنهم ضعفة عجزة لا يقدرّون حتى لو أرادوا، لو أرادوا الغدر ما يقدرّون لأنهم ضعفة، ولو أرادوا الظلم ما يقدرّون لأنهم عجزة.

فلما كان ذلك كذلك لم يكن في القرآن ولا في السنة نفي محض في صفات الله عز وجل، بل النفي المجمل يقتضي الإثبات المجمل إثبات ضده، والنفي المفصل يقتضي إثبات ضده المفصل، وقد قلنا إن الغالب في الإثبات التفصيل، وفي النفي الإجمال، قال العلماء: لأن التفصيل في الإثبات أبلغ في المدح وأوقع في المدح، وأمكن في المدح، والإجمال في النفي أبلغ في نفي النقص وفي المدح أيضاً

يعني لو جئت لإنسان وقلت له: أنت كريم صادق عادل فإن هذا أبلغ في مدحه من أن تقول له: أنت لا تبخل ولا تظلم ولا تكذب ولا ولا... فالإثبات أبلغ في المدح، والنفي المجمل أبلغ في نفي النقص.

والنفي المفصل كما قلنا قليل في القرآن والسنة، وهو يقتضي إثبات ضده، ومع ذلك فله أغراض، يعني مع كونه يقتضي إثبات الضد، فإن له أغراضاً إذا ورد، منها:

دفع توهم النقص في الصفة، كما في قول الله عز وجل: (وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ) ، فهنا جُمع بين الإثبات المفصل والنفي المفصل، (وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ): إثبات الحياة لربنا سبحانه وتعالى، (الَّذِي لَا يَمُوتُ): نفي مفصل، لماذا؟ لدفع توهم النقص في الصفة، فإنه لما كان الناس يعلمون أن كل حي يموت فقد يتوهم متوهم هذا النقص في صفة الله عز وجل، فجاء النفي لدفع التوهم، (وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ) الذي من شأنه سبحانه وتعالى أنه لا يموت (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ) ﷻ .

والغرض الكلي الثاني: الرد على المبطلين، الذين يصفونهم بما لا يليق بجلاله سبحانه وتعالى، فإنه لما قالت اليهود أخزاهم الله إن الله لما خلق السماوات والأرض تعب سبحانه وتعالى، قال الله عز وجل: (وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ) ما مسنا من تعب. ولما قالت النصارى إن عيسى ولد الله، وقال المشركون إن الملائكة بنات الله، قال الله عز وجل: (لَمْ يَلِدْ وَ لَمْ يُولَدْ)، فرد ما وصفوه به من الوصف الباطل.

والغرض الكلي الثالث: تكميل معنى الصفة، وتتميم معنى الصفة في الذهن، كقول النبي صلى الله عليه وسلم: (أنت الأول فليس قبلك شيء) أنت الأول ثم جاء النفي المفصل فليس قبلك شيء، كما في صحيح مسلم، وهذا لتكميل معنى الصفة في الذهن، وتجليه معنى الصفة.

إذن النفي المفصل قليل في النصوص، وإنما المراد به ما يتضمنه وهو إثبات كمال الضد، ومع ذلك فله فوائد عظيمة، وأغراض كلية، فهذا ما في القرآن والسنة، وهو منهج أهل السنة والجماعة، بخلاف غيرهم: من الفرق المخالفة، فإن الذي يكثر في كلامهم النفي المفصل، ليس بكذا ليس بكذا ليس بكذا، إذا قرأت في عقائد أهل الكلام تجد أن أكثرها نفي مفصل، والإثبات إثبات مجمل فيه حيرة حتى عندهم، ولذلك في الحقيقة أن كل من يخالفون عقيدة أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات كأنهم يعبدون عدما، وهذا يدل على سلامة منهج أهل السنة والجماعة وأنهم سائرون على الكتاب والسنة، ويجعل قلبك يزداد طمأنينة بما أنت عليه.

- (1) فَلَا عُدُولَ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَمَّا جَاءَتْ بِهِ الْمُرْسَلُونَ؛
(2) فَإِنَّهُ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ
وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ.

(1) أي لم يعدل ولم يمل ولم ينحرف أهل السنة والجماعة عما جاء به الرسل جميعاً، بل هم سائرون على طريق الرسل، لا يميلون عن ذلك أبداً.

(2) وهذا الذي يجب اتباعه، ومن كان مع الرسل والصدّيقين والشهداء والصالحين في عقيدتهم وفي ديانتهم في الدنيا كان معهم في الجنة، والذي يعتقد في ربه ما اعتقده أهل السنة والجماعة وما اعتقده السلف الذي اعتقده محمد صلى الله عليه وسلم فهو على صراط النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى الجماعة، وهو محتنب للسبيل المفرقة، وهو مع النبيين والرسل والصدّيقين والشهداء والصالحين في ديانتهم في الدنيا، ويُرَجى له أن يكون معهم في المنزلة العليا من الجنة، نسأل الله ذلك لنا جميعاً.

وهذا ينتهي شيخ الإسلام من بيان عقيدة أهل السنة والجماعة عقيدة السلف الصالح في الصفات على وجه الإجمال، وبيان أنها المدوحة التي سلمت مما ذمه الله في هذا الباب، وجمعت ما يُمدح في هذا الباب، لبدأ بشيء من التفصيل، وهذه من أحسن الطرق في التعليم والإثبات، أن يُبدأ في التعليم بالكلي المجمل، ثم يُلحق الكلي المجمل بالتفصيل والتمثيل، فإن هذا يبيّن ذلك، ويوضّح توضيحاً تفصيلياً، وإن شاء الله عز وجل من الدرس القادم نبدأ في شرح ما فصله أو ضربه شيخ الإسلام أمثلة تفصيلية لعقيدة أهل السنة والجماعة في باب الصفات، فأسأل الله عز وجل أن يرزقنا الفهم الصحيح وأن يعيننا على البيان الصحيح، وأن يعيننا جميعاً على القيام بالواجب علينا من تعليم أمة محمد صلى الله عليه وسلم وأعلى ما يعلم حق ربنا سبحانه وتعالى ولا سيما في باب الصفات فإن الشبهات التي أثّرت فيها كثيرة جداً مما جعل بعض إخواننا بل كثيراً من إخواننا يعتقدون ما لا يليق باعتقاده بالله عز وجل وهم يجهلون، وكثير منهم حيارى ليست عندهم عقيدة مستقرة في صفات ربهم سبحانه وتعالى، فالواجب علينا أن نعلّمهم وأن نبين لهم وأن نقرب العلم إلى أذهانهم، والتجديد في الأسلوب مطلوب، ومخاطبة الناس بقدر فهمهم من أصول الشريعة، حتى في اللغة، نعم يحرص طالب العلم على اللغة العربية، لكن إذا كان يخاطب العوام فينبغي أن ينزل بلغته إلى ما يفهمه العوام، ولا يتعثر أو يأتي بالألفاظ التي يفهمها طلاب العلم أو الذين يراجعون القواميس، وقد يقتضي المقام أحياناً أن يخاطب العامة بالعامية، وخاصة في بعض المواقف، فقد تكون تخاطب العامة في بلدك وهم ابتعدوا عن العربية كثيراً والأعجمية في لسانهم أكثر من العربية فهم لا يفهمون اللغة العربية، لا بأس أن تتكلم بالعربية وتشرح شيئاً بالعامة، وهذا لا يُزري بطالب العلم، لأن المقصود أن نوصل الحق إلى الخلق بما يفهمون، وبأسر سبيل.